الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣١
المعقودة يوم الاثنين
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيسة : السيدة إسبينوزا (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.31
20 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم (تابع) (A/51/293، A/51/493، A/51/499، A/51/565)

١ - السيد بوردا (كولومبيا): قال إن كولومبيا لم تنفك تشارك بنشاط في مختلف المداولات التي تجري في الأمم المتحدة بشأن مشاكل الشعوب الأصلية - حقوق الإنسان الأساسية، البيئة، التنمية، الصحة والتعليم وهي تسعى جاهدة إلى تنفيذ التوصيات المعتمدة عقب المؤتمرات الدولية الرئيسية.

٢ - وأضاف إن كولومبيا، الأمة المتعددة الإثنيات أساسا، منشغلة على نحو خاص بحالة الأقلية السوداء والأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية، الذين منحوا بالفعل، بموجب دستور ١٨٨٦، الجنسية الكولومبية، والمساواة في الحقوق، والحق في التمتع بمناطق محمية. وقد اشترك ممثلو الأقليات الإثنية الثلاث في صياغة دستور ١٩٩١ الذي أعاد تأكيد حقوق تلك الأقليات ومبدأ المساواة بين الجميع. ويتضمن الدستور أحكاما واضحة متعلقة بالملكية الجماعية للأرض، وإدارة الموارد الطبيعية، والاعتراف بالأشكال الأصلية للحكم والإدارة، والمركز الرسمي للغات واللهجات التي تستخدمها تلك الشعوب، وإنشاء دوائر انتخابية خاصة لكفالة تمثيلها في البرلمان.

٣ - وأشار إلى أن حكومته شرعت في الاضطلاع ببرنامج لتعزيز قدرات الشعوب الأصلية لكولومبيا (١٩٩٥-١٩٩٨)، تتمثل أهدافه فيما يلي: تحسين العلاقات بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشعوب الأصلية وللمجتمع الكولومبي؛ والنهوض بالحقوق الإثنية الفردية والجماعية لتلك الشعوب؛ وتنسيق أنشطة السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تعزيز التنمية المستقلة ذاتيا والمستدامة للشعوب الأصلية، وتسهيل مشاركة تلك الشعوب في البرامج التي تُعنى بها؛ وأخيرا، تعزيز تحسين المعرفة بشأن التنوع الإثني والثقافي للأمة الكولومبية.

٤ - وأردف قائلا إن حكومته قررت، على وجه الخصوص، أن تثقيف الشعوب الأصلية ينبغي أن يركز على البيئة، وأن يضع في الاعتبار أشكال التنظيم الاجتماعي، وطرائق الإنتاج لتلك الشعوب وأن يحترم قيمها. وفي ميدان الصحة، بُذلت جهود للمواءمة بين الطب التقليدي والطب الغربي. وفي كولومبيا، يعيش زهاء ٨٠ في المائة من أبناء الشعب الأصلي في مناطق محمية تبلغ مساحتها ٢٧ مليون هكتار، حيث يتمتعون باستقلال ذاتي كامل في إدارة شؤونهم، واستعمال لغتهم، وإقامة العدل، والانتخابات. وهم يشتركون أيضا في تقييم الأثر المترتب على المشاريع الإنمائية بالنسبة لأراضيهم وثقافاتهم. ومنذ عام ١٩٩٤، لم ينفك جزء من ميزانية كولومبيا يخصص للشعوب الأصلية.

٥ - وأعلن أنه تم إنشاء لجنة استشارية داخل حكومته، لتحسين تنسيق الأنشطة التي تقوم بإنجازها السلطات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات التقليدية للشعوب الأصلية، بغية حماية حقوق هذه

الشعوب. وأخيرا، أوكلت للجنة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، المنشأة في ١٩٩٦، مهمة حماية تلك الشعوب عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية وتعزيز المؤسسات. وهي تعني أيضا بتعزيز وترويج حقوقها.

٦ - السيد ليلو (شيلي): قال إن الشعوب الأصلية، التي طال إهمالها هـُمشت واستبعدت من عملية التنمية. وأعرب عن ارتياحه لكون الجمعية العامة قررت تكريس عقد للمشكلة ولأن المجتمع الدولي يوليها الآن أهمية متزايدة.

٧ - ومع ذلك، فما زال هناك الكثير مما لم يـُنجز بعد. وفي ذلك وفي ذلك السياق، رأى أن من المفيد بصورة خاصة أن استعرض الأمين العام في تقريره (A/51/493) الآليات والإجراءات والبرامج القائمة داخل الأمم المتحدة والمتعلقة بالشعوب الأصلية وبإمكانيات إقامة منبر دولي لتلك الشعوب. ويتضح من ذلك التقرير أنه، باستثناء الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والذي أ ُسندت لـه ولايـة محدودة، لا توجد في المنظومة أي هيئة مسؤولة على وجه التحديد عن القضايا التي تهم الشعوب الأصلية أو هيئات تشارك فيها تلك الشعوب مشاركة تامة أو يتسنى لها فيها الإعراب عن آرائها وعرض أولوياتها. وقد حان الوقت لاتخاذ خطوات من أجل تدارك هذا النقص المؤسسي وذلك، على وجه الخصوص، من خلال تنفيذ التوصيات التي أشار إليها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي لسكان العالم الأصليين (A/51/499).

٨ - وأردف قائلا إن شيلي، التي تؤيد تماما الجهود المبذولة في هذا الصدد، ترحب بحلقة العمل التي نظمتها الدانمرك ومركز حقوق الإنسان في ١٩٩٥ بغية الشروع في حوار بناء مع مختلف العناصر الفاعلة المعنية، والنظر في طبيعة الهيئة الواجب إنشاؤها ومكانتها داخل الأمم المتحدة وولايتها وطرائق الاشتراك في عملها وتمويلها.

٩ - وأوضح أن شيلي، إذ تعتقد أن المناقشة ينبغي أن تتواصل، تكرر تقديم العرض الذي تقدمت به في أحدث دورة للجنة حقوق الإنسان باستضافة حلقة عمل ثانية. وأعرب عن أمله في أن يوضع هذا العرض في الاعتبار في القرار الذي ستعتمده اللجنة في الدورة الحالية.

١٠ - وقال إن شيلي تعتقد أن الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية ينبغي أن يـُعتمد بسرعة، وتؤكد من جديد أنها ستشترك بصورة نشطة في أعمال الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان. ولكي يتسنى اعتماد الإعلان قبل نهاية العقد، يتعين على جميع المشاركين أن يبدوا المرونة والتسامح. وبصورة خاصة، يجب التوصل إلى إيجاد طرق تسمح، في نفس الوقت، باحترام القواعد الراسخة وتمكين من هم معنيون مباشرة من الاشتراك بقدر أكبر في صياغة الإعلان، وإلا فلن يكون للإعلان مغزى.

١١ - السيد كيمبرغ (الدانمرك): قال متحدثا بالنيابة عن البلدان الشمالية إن الوقت حان تماما لحوصلة ما تم إنجازه حتى الآن في سياق العقد. وأثنى على الأمين العام لتقديم تقرير (A/51/493) تضمن، لأول مرة، تحليلا شاملا لجميع الأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالشعوب الأصلية.

١٢ - وأضاف أنه يجب اغتنام فرصة العقد لتحقيق إنجازات ملموسة، واعتماد مشروع الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإنشاء منبر دائم لتلك الشعوب.

١٣ - وأشار إلى أن الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان للنظر في مشروع الإعلان قد اختتم منذ قليل دورته الثانية دون إحراز أي تقدم هام. وقد أبرزت الدورة بوضوح أن السكان الأصليين قلقون من كون المفاوضات قد تؤدي إلى إضعاف مشروع الإعلان. وأضاف أن بلدان الشمال ستشترك بنشاط في الأعمال المقبلة بشأن هذه المسألة وتظل ملتزمة بثبات بتأمين المشاركة الفعلية للشعوب الأصلية. ولذلك فإن هذه البلدان ترى أن من الأساسي إجراء مشاورات قبل الدورة المقبلة للفريق العامل بغية النظر في جدول أعماله وطرائق عمله.

١٤ - ولاحظ أنه لا يوجد داخل الأمم المتحدة أي آلية لتأمين المشاركة الفعلية لممثلي الشعوب الأصلية في المسائل التي تهمها مباشرة. وبعد أن استرعى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الانتباه إلى هذه المشكلة، اعتمدت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان عددا من القرارات لتدارك الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت حلقة عمل معقودة تحت رعاية الأمم المتحدة في كوبنهاغن في حزيران/يونيه ١٩٩٥، في إمكانيات إنشاء منبر دائم.

١٥ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام (A/51/493) يستند إلى نتائج حلقة العمل. وهناك فوارق هامة بين أنشطة مختلف هيئات الأمم المتحدة ونطاق تلك الأنشطة ومستوى مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في تخطيطها وتنفيذها. وفضلا عن ذلك، لا توجد أي آلية لتسهيل تبادل المعلومات فيما بين الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، والشعوب الأصلية. وإلى أن تنشأ هذه الآلية، ينبغي للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين أن يؤدوا ذلك الدور.

١٦ - وأردف قائلا إن التقرير المذكور أعلاه يظهر بوضوح الحاجة لتكثيف المشاورات الرامية إلى إنشاء المنبر الدائم المقترح. وينبغي أن تحيل الأمانة العامة استنتاجات ذلك التقرير إلى الحكومات، وممثلي الشعوب الأصلية، ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة في موعد مبكر بالقدر الكافي قبل الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وينبغي للجنة أن تواصل في دورتها المقبلة النظر في إمكانية إنشاء منبر دائم استنادا إلى استنتاجات الاستعراض والتعليقات الواردة عليه.

١٧ - ومع ذلك، فمن الواضح أن اللجنة لا يمكنها إلا أن تشرع في مناقشة تمهيدية للآثار المترتبة على الاستعراض وأن المشاورات ينبغي أن تتواصل بمشاركة نشطة من ممثلي الشعوب الأصلية. وبالتالي، تكرر بلدان الشمال تأكيد تأكيدها القوي لمقترح شيلي بعقد حلقة عمل ثانية تعنى بإنشاء المنبر المذكور.

١٨ - وأردف قائلا إن بلدان الشمال تلاحظ أيضا مع الارتياح أنه بدأ تشغيل صندوق التبرعات للعقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم، وأن فريقا استشاريا متألفا من ممثلين للشعوب الأصلية والمانحين قد أنشئ.

١٩ - السيدة ويلسن (نيوزيلندا): رحبت بتقرير الأمين العام عن استعراض الآليات والإجراءات والبرامج القائمة داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية (A/51/493). ويتضمن التقرير استعراضا تمهيديا للأنشطة المضطلع بها في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، كما يعين العراقيل القائمة أمام تحقيق أهداف العقد، ويوصي بحلول للتغلب على المشاكل القائمة. ويخلص التقرير إلى أن اهتمام منظمات الأمم المتحدة بقضايا الشعوب الأصلية في ازدياد وأن هذا الاهتمام قد تحول إلى برامج ملموسة مصممة بحيث تفي باحتياجات الشعوب الأصلية.

٢٠ - وأكدت أن المسؤولية عن تحقيق أهداف العقد ليست، بأي صورة من الصور، مسؤولية الأمم المتحدة وحدها. وللحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشعوب الأصلية، هي أيضا أدوار أساسية يجب أن تؤديها. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، قالت إن الهدف الأساسي للعقد يتمثل في تشجيع مشاركتها الكاملة في الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد. وفي ذلك الصدد، رحب وفد نيوزيلندا بمشاركة ممثلين للشعوب الأصلية في الدورات السنوية للفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المكلف بصياغة مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، خاصة أن نيوزيلندا قد بذلت جهودا كبيرة من أجل اعتماد إجراء تمكن تلك المنظمات من الاشتراك في أعمال الفريق العامل.

٢١ - وأضافت أن نيوزيلندا، كجزء من أنشطتها في إطار العقد، قد أنشأت لجنة تتألف من ممثلين لمختلف منظمات شعوب الماوري وقررت إعلان عام ١٩٩٥ سنة للغة الماوري. وتعتزم الحكومة النيوزيلندية توفير تمويل، على طول فترة العقد، لعدد من المشاريع الكبرى المتصلة بلغة السكان الأصليين.

٢٢ - وتمشيا مع المبادئ المكرسة في الوثيقة التأسيسية للأمة، وهي معاهدة وايتنغي، قامت نيوزيلندا بتسوية مطالبات تقدمت بها مجموعات قبلية مختلفة. وتوجد مطالبات إضافية معروضة حاليا على محكمة وايتنغي، المنبر الذي تسوى فيه تظلمات شعوب الماوري. وتهدف الحكومة إلى أن تعيد للنيوزيلنديين الأصليين قاعدتهم الاقتصادية وهويتهم الثقافية.

٢٣ - وأعربت عن موافقة وفدها التامة لاستنتاج الأمين العام بأن نتائج استعراض الآليات والإجراءات والبرامج القائمة داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية مشجعة وفي الوقت ذاته مثيرة للقلق.

إنها تثير القلق بسبب قلة اجتماعات الأمم المتحدة المقرر عقدها بانتظام والتي تركز على قضايا السكان الأصليين، وهي مشجعة بسبب تزايد عدد المشاورات، داخل العديد من هيئات الأمم المتحدة، التي يجري فيها التماس آراء الشعوب الأصلية.

٢٤ - وفي الختام، قالت إن وفدها يود أن يشير إلى أن موضوع العقد هو إقامة شراكة في العمل. ويجب توجيه تعاون المجتمع الدولي صوب تحقيق هذا الهدف. وأعربت عن التزام نيوزيلندا بجميع المبادرات المتخذة في إطار العقد والرامية إلى تحسين حالة الشعوب الأصلية في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

٢٥ - السيد لانغمن (أستراليا): أعرب عن تأييد بلده بقوة للعقد الدولي لسكان العالم الأصليين. وترى أستراليا أن العقد، والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، والفريق العامل لفترة ما بين الدورات التابع للجنة حقوق الإنسان لاستعراض مشروع إعلاه الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تشكل جميعا وسائل للنهوض بحقوق ومصالح الشعوب الأصلية عالميا. وأضاف أن بلده، الملتزم بالعمل مع الأمم المتحدة في ذلك الميدان، لم ينفك يؤدي دورا قياديا في صياغة القرارات المتعلقة بالعقد في الجمعية العامة وفي لجنة حقوق الإنسان، وسوف يستمر في إيلاء اهتمام وثيق للعقد. وأعرب عن الرأي بأن أنشطة العقد يجب أن تستند إلى شراكة حقيقية تعزز العلاقات الجديدة والمنصفة القائمة على أساس الاحترام المتبادل بين الدول وشعوبها الأصلية من جهة، وبين المجتمع الدولي وتلك الشعوب من جهة أخرى.

٢٦ - وعلى الصعيد المحلي، تأمل أستراليا أن العقد سيعزز الوعي المتنامي لدى المجتمع المحلي الأوسع نطاقا بالحقوق والاهتمامات والقيم التقليدية لقبائل الأبوريجيين وسكان جزر مضيق توريس، وبثقافتهم. وأضاف أن اللجنة المعنية بقبائل الأبوريجيين وسكان جزر مضيق توريس هي المنظمة المسؤولة عن تنسيق وتخطيط وتنفيذ أنشطة العقد في أستراليا. وتتواصل حاليا عملية مصالحة وطنية تهدف إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين الاستراليين الأصليين وغير الأصليين وإلى معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السكان الأصليين. وبالإضافة إلى إدراج أسبوع للمصالحة في الروزنامة المحلية، تتضمن عملية المصالحة مناقشات داخل القطاعات الأساسية للمجتمع الأسترالي وتنظيم مؤتمر أسترالي للمصالحة في أيار/ مايو ١٩٩٧ سيحضره أكثر من ١ ٠٠٠ شخص من مختلف أنحاء العالم. وأوضح أن هذه المبادرات تهدف إلى تعبئة الدعم لقضايا السكان الأصليين من كافة شرائح المجتمع الأسترالي.

٢٧ - وأعرب عن تأييد حكومة أستراليا لقيام الجمعية العامة، في أثناء العقد، باعتماد إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وقد أيدت النظر في المقترح الداعي إلى إنشاء منبر دائم للشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة. وسوف تواصل مساعدة السكان الأصليين في سعيهم إلى الحصول على المكانة التي يستحقونها في المؤسسات الدولية. واختتم كلمته قائلا إن الوقت حان لتخليص الشعوب من شبح القهر والتهميش اللذين تعاني منهما.

٢٨ - السيد زوزوليا (أوكرانيا): أعرب عن اقتناع وفده الراسخ بأن حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والأقليات الوطنية، فضلا عن إسهامهما في تحقيق استقرار المجتمعات المتعددة الإثنيات، خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، يسهمان أيضا في الأمن الوطني والدولي. وأضاف أن وجود تعاون وحوار مثمر فيما بين مختلف المجموعات الإثنية واللغوية والدينية في تلك المجتمعات ضروري للتنمية السلمية لكل بلد ولقيام علاقات حسن جوار بين الدول. ولاحظ أن التعاون بين منسق العقد الدولي لشعوب العالم الأصلية، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية سيوفر أيضا مساهمة ذات بال في تحقيق أهداف العقد، تماما مثل مساهمة تعبئة جميع البلدان المعنية بغية تنفيذ برنامج أنشطة العقد تنفيذا شاملا. ومن المستعجل، بالتالي، تنمية وتعزيز التعاون الدولي في ميادين مثل حقوق الإنسان، والتعليم، والصحة العامة، وصون الهوية الثقافية للشعوب الأصلية.

٢٩ - وأشار إلى أن أوكرانيا تولي اهتماما خاصا لأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية لما بين الدورات التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بإعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقال إن الفريق العامل، لكي يكمل مهمته بنجاح أن يسعى إلى تعزيز روح التعاوون البناء بين الدول والمنظمات غير الحكومية. وأضاف أن الإعلان ذاته، فضلا عن توفير الحماية الشاملة للشعوب الأصلية وتعزيز حقوقها، ينبغي أن يتضمن أحكاما تحظر اتخاذ أي إجراء يرمي إلى المساس بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول ذات السيادة والمستقلة التي تعيش تلك الشعوب فيها. وفي ذلك الصدد، يحذر الوفد الأوكراني الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز ولحماية الأقليات من مغبة أي تسييس لأعماله ولا سيما في دراسة مسألة التسوية السلمية للحالات التي تكون شعوب أصلية طرفا فيها.

٣٠ - وعلى الصعيد الوطني، قال إن التشريع الأوكراني يتيح أساسا متينا لتنمية جميع المواطنين، دون تمييز بسبب الأصل الإثني أو الجنس أو الدين أو المميزات اللغوية أو الثقافية. وأكد أنه يجري إيلاء نفس القدر من الاهتمام لنهضة الأمة الأوكرانية وتنميتها الحرة ولتعزيز وحماية التراث الروحي والثقافي للمجموعات الإثنية واللغوية والدينية الأخرى التي تعيش في أوكرانيا. وذكر في ذلك الصدد أنه تم إنشاء فريق خبراء يرأسه وزير العدل ويتألف من ممثلين للوكالات الحكومية وغير الحكومية، ومنظمات السكان الأصليين، والعلماء، والأكاديميين، لإعداد سياسة وطنية بخصوص السكان الأصليين وللمساهمة في عملية سن القوانين في ذلك الميدان الجديد للتشريع الوطني.

٣١ - السيد موريرا غارسيا (البرازيل): رحب بالإقرار بأن الجماعات الأصلية تشكل مجتمعات متميزة ثقافيا لا تهدد البتة المجتمعات الوطنية للبلدان التي تعيش فيها، بل يمكن أن تكون مفيدة للمجتمع العصري بوصفها مصدرا للتسامح والاحترام المتبادل واحترام حقوق الإنسان.

٣٢ - ولكي يمكن حماية الشعوب الأصلية، يجب أن تتمثل إحدى الخطوات الأولى في رسم حدود أراضيها. وأضاف أن حكومته لم تنفك تعمل دون كلل لتخصيص زهاء مليون من الكيلومترات المربعة - أكثر من عُشر الإقليم الوطني - للسكان الأصليين الذين يعيشون في البرازيل والبالغ عددهم ٠٠٠ ٣٣٠ نسمة، وهي عملية

تطلبت اعتماد تشريع خاص لتأمين مطابقتها للدستور. وبالإضافة إلى رسم حدود أراضي السكان الأصليين، اقترحت الحكومة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تتضمن تدابير محددة بالنيابة عن السكان الأصليين: في ميدان الصحة، تقترح الخطة نموذجا للرعاية الصحية يستند إلى الجمع بين الطب التقليدي والعصري، وإشراك المجتمع المحلي، وتدريب تقنيي الصحة من السكان الأصليين؛ وفي ميدان التعليم، تتوخى الخطة، تعليما مدرسيا محددا ومتميزا يحترم القيم الاجتماعية والثقافية لكل مجموعة؛ وأخيرا، تقترح الخطة نشر المعلومات بشأن حقوق السكان الأصليين عن طريق وسائط الإعلام والمدارس.

٣٣ - وعلى الصعيد الدولي، تفخر البرازيل بأنها كانت صاحبة المبادرة بالاقتراح الذي تقدمت به في منظمة الصحة العالمية بإعداد خطة عمل للتعاون الدولي في ميدان الرعاية الصحية للشعوب الأصلية. وأكد أنه ينبغي القيام بمبادرات مماثلة في وكالات دولية أخرى بغية تحقيق أهداف العقد. وبما أن التنفيذ الكامل لبرنامج أنشطة العقد سيتوقف على تخصيص الموارد البشرية والمالية، فإن البرازيل تشجع منسق العقد الدولي على مواصلة جهوده لتأمين اشتراك هيئات الأمم المتحدة في تلك الأنشطة. ولاحظ أن اجراء تقييمات للأنشطة في إطار العقد سيكون هاما وأن الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين يجب، بالتالي، أن يتلقى معلومات من الحكومات بشأن تنفيذ أهداف العقد في بلدانها. وأضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيجري استعراضات لمنتصف مدة العقد ونهايتها، ويتوقع الوفد البرازيلي أن تؤدي لجنة حقوق الإنسان دورا هاما في أنشطة المتابعة على طول العقد.

٣٤ - ونظرا للعمل الهام الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، فإن البرازيل لديها شكوك قوية فيما يتعلق بإنشاء محفل جديد دائم للسكان الأصليين. ويبدو من المنطقي، بقدر أكبر، أن تتم محاولة تحسين فعالية الآليات القائمة. وعلى كل حال، فإن تقرير الأمين العام عن الآليات والإجراءات والبرامج القائمة داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسكان الأصليين (A/51/493) ينبغي أن يُدرس بعناية قبل اتخاذ أي قرار بشأن هذه المسألة.

٣٥ - وبالنظر إلى تشكيلة الآراء المتباينة التي ظهرت في الدورة الثانية للفريق العامل المفتوح العضوية لما بين الدورات المعني بإعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين، يتعين على ذكل الفريق العامل أن يتبع نهجا إيجابيا في النهوض بولايته وأن يتحلى بروح التوافق بغية التوصل إلى إعداد نص مقبول للجميع وواقعي سياسيا. ولكي يصبح الإعلان أداة دولية معتمدة تحت رعاية الأمم المتحدة، يجب ألا يسمح بأية استثناءات من مبدأ عالمية حقوق الإنسان بذريعة التحجج بسمات متميزة سواء كانت تاريخية أو قانونية.

٣٦ - وفي الختام، قال إن البرازيل تولي أهمية كبرى للتعاون الدولي كوسيلة لمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة للشعوب الأصلية.

٣٧ - السيدة وهبي (السودان): قالت إن اقتناع بلدها بوجوب احترام حقوق الإنسان والمساواة والعدل بين الناس دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الأصل أو العقيدة هي الدافع لترحيب بلادي ببرنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. والسودان يعبر عن تقديره ودعمه للفريق العامل المعني بصياغة إعلان الأمم المتحدة حول حقوق السكان الأصليين، وكلنا أمل أن تتمخض جهوده عن إصدار إعلان قوي يركز على محاربة التمييز ضد الثقافات الأصلية والسكان الأصليين، ويعزز احترام حقوق السكان الأصليين وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، وحقهم في الاحتفاظ بثقافتهم وشخصيتهم الاجتماعية المتميزة في ظل الدول التي ينتمون إليها وفي إطار القانون الدولي. والسودان يرى أن لتحقيق هذا الهدف لابد من التوصل لتعريف محدد لمصطلح "الشعوب الأصلية" يحظى بتوافق الآراء وقبول الدول.

٣٨ - وأضافت أن السودان لا يرى أي فرق بين حقوق السكان الأصليين وحقوق الإنسان. بيد أن عددا من الدول تتعامل مع موضوع "الشعوب الأصلية" أو "السكان الأصليين" بحذر شديد، هذا التخوف ينبع من قلق تلك الدول من استخدام مسألة الشعوب الأصلية لتفتيت الدول أو النيل من سيادتها ووحدة أراضيها. وهنا يأتي دور الأمم المتحدة كبوتقة تنصهر فيها الأفكار وجهات النظر ليتم التوصل في النهاية إلى توافق الآراء بين الدول. ولتحقيق ذلك يجب أن يضع إعلان حقوق السكان الأصليين وجهات النظر المختلفة في حسبانه بحيث يشتمل على إلزام الدول والمجتمع الدولي على احترام حقوق أعضاء مجتمعات السكان الأصليين وتعزيز حقهم في الاحتفاظ بثقافاتهم وعاداتهم وقيمهم والتأمين على حقوقهم السياسية والمدنية تأسيسا على مبادئ عدم التمييز والمساواة والعدل. وفي ذات الوقت يجب أن تكون هناك صياغات محددة حول احترام حقوق السكان الأصليين داخل حدود الدول التي ينتمون إليها، بحيث يتم توضيح أن مبدأ حق تقرير المصير في حالة السكان الأصليين يعني تقرير مصيرهم في حياتهم اليومية، وكيفية تسييرها وإدارتها ووضع الأسس التي تتماشى مع معطيات مجتمعاتهم. ويجب أن يكون واضحا أن فهم حق تقرير المصير على أنه يعني التخلص من الاستعمار الأجنبي وإقامة دولة مستقلة لا ينطبق في حالة السكان الأصليين. وإن المناداة بحقوق السكان الأصليين لا تعني المناداة بإنشائهم لدول مستقلة ولا تهدف إلى تفكيك الدول وتهديد وحدتها وسلامة أراضيها. بهذه الطريقة يستطيع المجتمع الدولي تعزيز احترام حقوق السكان الأصليين بحيث يستطيعون تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم بالاحتفاظ بتراثهم وحضارتهم وشخصيتهم المستقلة.

٣٩ - وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن حالة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين الوارد في الوثيقة A/51/565 التي تتضمن تفاصيل بشأن الدول والمنظمات غير الحكومية التي تبرعت للصندوق والتي أورد الأمين العام تفاصيلها في الفقرات السادسة والسابعة من التقرير. ولاحظت أن التقرير لم يورد تفاصيل المنظمات أو مندوبي السكان الأصليين الذين استفادوا من خدمات الصندوق أو الدول التي ينتمون إليها بل اكتفى بتقديم احصائيات عنهم فقط. وقالت إن السودان كان يود أن يشتمل تقرير الأمين العام على تفاصيل الجهات التي استفادت من موارد هذا الصندوق.

٤٠ - وأكدت أن السودان على استعداد تام للعمل البناء مع كافة الدول والحكومات والمجتمعات من أجل التوصل لإعلان لحقوق السكان الأصليين يشتمل على تعريف لمصطلح السكان الأصليين، يعترف بحقوقهم وحقوق المجتمعات التي ينتمون إليها، يؤسس لمبدأ الحوار والتفاهم بين هذه المجموعات والحكومات.

٤١ - السيد كارنزا سيفوانتس (غواتيمالا): قال إن وفده يود التأكيد على أهمية برنامج أنشطة العقد الدولي لسكان العالم الأصليين. وأضاف أن القضايا التي يركز عليها البرنامج، بما فيها حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية، والصحة، والثقافة والتعليم، قد استحقت اهتمام حكومته بها نظرا لوعي غواتيمالا بالتمييز الذي طالما عانت منه الشعوب الأصلية لغواتيمالا.

٤٢ - وأوضح أن الأنشطة التي اضطلعت بها حكومته لصالح تلك الشعوب اندرجت بصورة أولية في الميدان الاجتماعي. وفي عام ١٩٩٤، أنشئ صندوق تنمية الجماعات الأصلية الغواتيمالية من أجل تعبئة الموارد لجماعات المايا. وقد زيدت ميزانية ذلك الصندوق التي كانت ٥ ملايين دولار في ١٩٩٥ فبلغت ١١,٥ مليون دولار في ١٩٩٦، وزاد عدد المستفيدين عن ٥٧ ٠٠٠ نسمة. ومول صندوق الاستثمار الاجتماعي إنشاء مؤسسات للادخار والائتمان كان كل أعضائها تقريبا من نساء الجماعات الأصلية. وقد شكل التعليم، بوصفه وسيلة لتسوية المشاكل التي تواجه الشعوب الأصلية ولحماية حقوقها الأساسية، مجال التركيز الرئيسي لخطة العمل التي تنفذها بلده في إطار العقد. ويهدف التعليم الثنائي اللغة، بصورة خاصة، إلى القضاء على القوالب النمطية الثقافية والاجتماعية التي نجم عنها التمييز وإلى حماية التنوع الثقافي واللغوي للشعوب المعنية. وأضاف أن التعليم يمثل أيضا وسيلة لتحقيق الهدف الذي يسعى البلد حاليا إلى بلوغه، وهو إقامة سلام وطيد ودائم. وقد أدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) دورا هاما جدا في هذا الصدد، ولا سيما على الصعيد دون الإقليمي، إذ أنشأت وحدة معنية بجماعات المايا تتولى تنسيق مشاريع مختلفة لصالح الشعوب الأصلية في منطقة المايا وتعزيز ثقافة السلام في البلد، وذلك بصورة رئيسية من خلال توجيه جهودها نحو التنمية الثقافية، والتعليم، والتنمية المستدامة، والاتصالات.

٤٣ - واشار إلى أن اليونسكو نظمت مؤتمرا معنيا بالتثقيف في شؤون المايا أتاح فرصة لإعادة تأكيد جميع جوانب التراث الثقافي للمايا وأسهم في إعداد الاتفاق بشأن هوية وحقوق الشعوب الأصلية المؤرخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٥. وأعرب عن الاعتقاد بأن الاتفاق سوف يحدث تغييرا جذريا في حياة الشعوب الأصلية في غواتيمالا.

٤٤ - وأردف قائلا إن شعب المايا، بفضل تشبث شعبه بأهدافه وتفتح أحزاب سياسية غواتيمالية معينة، تمكن من زيادة مشاركته، بصورة هائلة، في الحياة المدنية والسياسية لبلده، على نحو ما يتبين من حقيقة أن ما يربو على ١٠٠ بلدية من مجموع ٣٠٠ أو أكثر من البلديات في غواتيمالا لها رؤساء ينتمون إلى الشعوب الأصلية. وبغية التخفيف من حدة العلاقات بين الجماعات الأصلية والسلطات القضائية، أنشأت حكومة غواتيمالا أمانة لشؤون الشعوب الأصلية، تتولى معالجة حالة المجموعات الأصلية إزاء القانون وعلاقاتها مع الدولة.

٤٥ - وفيما يتصل بالجانب الدولي للمسألة، قال إن وفده يعتقد أن من الضروري إنشاء منبر دائم للشعوب الأصلية بغية رصد الامتثال للصكوك الدولية المتصلة بهذه الشعوب. وأعرب عن الرأي بأن إنشاء آليات لكفالة بقاء الشعوب الأصلية مسألة أساسية، خاصة في عالم يتناقص باستمرار إدراكه لضرورة الحفاظ على القيم التي تختلف عن قيم المجتمعات العصرية.

٤٦ - وأضاف أن وفده يسترعي انتباه الدول إلى ضرورة التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. ولاحظ أن ١٠ بلدان فقط، من بينها غواتيمالا، قد صدقت على الاتفاقية حتى الآن.

٤٧ - السيد تان (ماليزيا): قال إن مدى تعقد وتنوع المشاكل التي تواجه الشعوب الأصلية يجعل من المستحيل التوصل إلى حل عالمي. والحكومات هي المسؤولة عن منح تلك الشعوب حقوقها كاملة، ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية احترام المبادرات التي تتخذها حكومات تلك الشعوب لصالحها، بقدر ما تسمح به هذه المبادرات بتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.

٤٨ - وأعرب عن ترحيب بلده بعرض الحكومة الشيلية استضافة حلقة العمل الثانية المعنية بإنشاء منبر دائم للشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة. بيد أن ماليزيا تلاحظ أن حلقة العمل الأولى لم تحقق النتائج المتوقعة، رغم عدد الجلسات التي عقدتها والموارد المخصصة لها. وبالتالي، ينبغي لحلقة العمل الثانية أن تسير أعمالها وفقا لجدول أعمال محدد، وأن تكون لها أهداف واضحة، وألا تكرر العمل الذي تم بالفعل إنجازه، وأن تكرس لتخطيط وتنفيذ أهداف ملموسة ومفيدة للشعوب الأصلية. واضاف أن إنشاء المنبر الدائم للشعوب الأصلية المقترح إنشاؤه لن يحل مكان الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين وينبغي ألا يقوض أعماله. وليس هناك ما يمنع تعايش الهيئتين طالما حُددت ولاية كل منهما بوضوح.

٤٩ - وأضاف أن الجماعات الأصلية، وهي من أشد الجماعات فقرا في العالم، بحاجة إلى برامج تركز على المرافق الاجتماعية والتعليم والتدريب والصحة وفرص العمالة. وأندونيسيا، التي ضمن دستورها حقوق وامتيازات الشعوب الأصلية مثلما يضمنها لجميع المواطنين، خاصة فيما يتعلق بالثقافة والتقاليد والدين واللغة، مصممة على إشراك الشعوب الأصلية في الجهود الإنمائية للبلد. وقال إن مشاركة تلك الشعوب قيِّمة خاصة في الميدان البيئي، وقد اتخذت تدابير لتشجيع مشاركتها في إدارة الموارد، والحفظ، والتنمية المستدامة.

٥٠ - السيد آينسو (استونيا): أبرز أن الضمانات القائمة، لحقوق الإنسان الفردية لازمة، وأنها غير كافية لكفالة بقاء الشعوب الأصلية. ويفسر ذلك لماذا أصبحت البلدان ذات التقاليد الديمقراطية العريقة تقر، في وقت متأخر، بالحاجة إلى تغيير مواقفها إزاء هذه الشعوب. أما في البلدان التي لا توجد فيها حقوق الإنسان، فإن الشعوب الأصلية عاجزة حتى عن الإعراب عن تظلماتها.

٥١ - وأضاف أنه يجب اتخاذ خطوات لتصحيح تلك الحالة. ومن شأن الخطوة الأولى أن تتمثل في اعتماد إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، على أن يجري إشراك تلك الشعوب في صياغة هذا الإعلان، إذ أنه سيؤثر في حياتها، وفي بعض الحالات سيكفل بقاءها ذاته. ومن الهام أيضا إنشاء منبر دائم للشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة يضمن تنفيذ التوصيات وبرامج العمل التي تصوغها هيئات الأمم المتحدة. وأعرب عن التقدير لحكومة شيلي لعرضها استضافة حلقة العمل الثانية المعنية بإنشاء هذا المنبر الدائم. وأشار إلى أن الأمين العام ذكر في تقريره عن برنامج أنشطة العقد الدولي لشعوب العالم الأصلية أن هذه الشعوب ظلت إلى حد بعيد غائبة عن اجتماعات منظومة الأمم المتحدة وذلك، جزئيا، بسبب القواعد التي تحكم المشاركة، لكن وكذلك بسبب عدم توفر الموارد أو المعلومات. ويجب بالتالي النظر في تحسين الآليات لإبقاء الشعوب الأصلية على علم بالأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة بالنيابة عنها ولزيادة اشتراكها في أعمال تلك الهيئات. وأكد أن ممارسة الأبوية يجب أن تزول في الأمم المتحدة.

٥٢ - وأردف قائلا إن لبلده قدر كبير من الاهتمام بالشعوب الأصلية المقيمة في إقليمه. وأوضح أن إنشاء المؤسسة الاستونية الفنلندية - الأوغرية يعود إلى عقد العشرينات من القرن الحالي. وقد احتفظت المؤسسة بعلاقات عمل وثيقة مع الجمعيات الممثلة لشعوب أصلية أخرى، وهي تنظم أحداثا سنوية لتعزيز الاتصالات فيما بينها.

٥٣ - وأضاف أن وفده، إذ يرحب بالتقدم المحرز منذ إعلان العقد الدولي لشعوب العالم الأصلية، يتعهد بالعمل مع جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الشعوب الأصلية، لتنفيذ برنامج أنشطة العقد بأكمله.

٥٤ - السيدة ليمجوكو (الفلبين): استرعت انتباه اللجنة إلى إعلان مانيلا الذي عـُمم بوصفه الوثيقة A/51/293. وأضافت أن ذلك الإعلان، الذي اعتمد لدى اختتام الألعاب الأولمبية الثقافية العالمية للشعوب الأصلية والشباب/مؤتمر قمة السلاح والتنمية المستدامة، في مانيلا في آذار/مارس ١٩٩٦، يتضمن ستة فروع بشأن الشعوب الأصلية، وهي الهوية الثقافية والفنون؛ والأرض والثقافة؛ وحقوق الإنسان ومسؤولياته؛ والتعليم والصحة؛ والمشاركة، والسلم والتنمية المستدامة. وأوضحت أن وفدها يأمل أن يكون قد أسهم، بتقديم ذلك النص، في إعداد مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وأن يعزز إجراء حوار فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والشعوب الأصلية.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتعلقة باللاجئين، والعائدين، والأشخاص المشردين، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/C.3/51/L.13 و L.14)

مشروع القرار A.C.3/51/L.13 المتعلق باللاجئين، والعائدين، والأشخاص المشردين في إفريقيا

٥٥ - السيد تاوا (الكاميرون): قدم مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية.

٥٦ - وأوضح أنه يجب إدخال بعض التغييرات على النص. في الفقرة ٣، يستعاض عن الكلمات "تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل" بالكلمات "التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل". وفي الفقرة ٥، يستعاض أيضا عن كلمة "قلقها" في تعبير "إذ تعرب عن قلقها" بكلمة "القلق". وفي نهاية الفقرة ذاتها، ينبغي إدراج كلمة "THE" قبل الكلمات "Well-being of refugees" في النص الإنكليزي.

٥٧ - وفي الفقرة ٨، يُدرج تعبير "الحكومية الدولية" قبل تعبير "وغير الحكومية". وفي الفقرة ذاتها، يستعاض عن كلمة "جهودها" بكلمة "جهود". وفي الفقرة ١٠، يستعاض عن كلمة "حمايتها" بكلمة "حماية"، وفي الفقرة ١١، يدرج تعبير "الحكومية الدولية" قبل تعبير "وغير الحكومية".

٥٨ - وفي الفقرة ١٢، يدرج تعبير "التضامن و" بعد تعبير "بروح من". وفي نهاية الفقرة ١٨، تدرج الكلمات "التي ازدادت بقدر هام" بعد الكلمات "احتياجات اللاجئين". وفي نهاية الفقرة ١٩، يدرج تعبير "في افريقيا" بعد تعبير "بلدان اللجوء". وأخيرا، يستعاض عن حرف الجر "من" بالحرف "في" قبل "١٩٩٧".

٥٩ - وأضاف أن القرار، بالطبع، مستعجل. وهو يناشد المجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد طرق فعالة لخفض أعداد اللاجئين في إفريقيا. وقد بلغت تلك الأعداد مستويات تجعل من المستحيل تقريبا السيطرة على الوضع، على نحو ما يتبين من الأزمة المتأججة في شرقي زائير. وأعرب عن أمل وفده في أن يستجيب المجتمع الدولي إلى ذلك النداء وفي أن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بوجه خاص، الذي دعي إلى تكثيف أنشطته الحمائية ويحسن تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة في تلك المنطقة من العالم، سيقوم بتنفيذ أحكام مشروع القرار تنفيذا كاملا.

مشروع القرار A/C.3/51/L.14 المتعلق بتوسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦٠ - الرئيسة: دعت اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وأضافت أنها، إن لم يكن هناك أي اعتراض، ستعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

٦١ - وقد تم ذلك.

٦٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/51/L.14 بصيغته المنقحة شفويا.

٦٣ - السيدة واده (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت تعليلا للتصويت عقب اعتماد مشروع القرار إن وفدها، الذي يولي أهمية كبرى لتعزيز إدارة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرتاح لمشاركة أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ولذلك فهو يرحب باعتماد القرار A/C.3/51/L.14 الذي يضيف بولندا وجنوب افريقيا إلى أعضاء اللجنة التنفيذية. بيد أن وفدها يرى

أن قبول أعضاء جدد ينبغي أن يخضع لمعايير معينة. وبصورة خاصة، فإن الدول التي تود الحصول على عضوية اللجنة التنفيذية ينبغي أن تكون، على الأقل، قد صدقت على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وينبغي أيضا أن تدفع تبرعات لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أو في حالة عدم الوفاء بهذين الشرطين، أن تقبل لاجئين في إقليمها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.